المساءلة القضائية وحدها لا تكفي لمكافحة الفساد

بغداد / متابعة المدى

يعبر العراقيون هذه الأيام عن رأيهم بأداء حكامهم وممثليهم في البرلمان من خلال أدوات ديمقراطية مختلفة. ومن هذه الأدوات حجب الأصوات عن هذا الحزب أو ذاك في الانتخابات والتوجه الى المنابر الإعلامية ومنظمات المجتمع المدني ورفع المذكرات وأخيرا وليس آخراً التظاهرات السلمية.

هذه القنوات توظّف كلها لإيصال مطالب منها عامة تهم العراقيين بصرف النظر عن انتماءاتهم المذهبية والاجتماعية والقومية ومنها خاصة تتعلق بمصالح شرائح محددة. ومن القواسم المشتركة في مطالب العراقيين الخدمات مثل الكهرباء وتوفير فرص العمل والفساد الذي يحظى بتركيز خاص في المطالب الشعبية.

ولدى العراقيين أسباب وجيهة في تسليط الضوء على مشكلة الفساد. فهم بالتأكيد لا يريدون ان يروا بلدهم العراق يحتل موقع الصدارة على قائمة منظمة الشفافية الدولية بالدول الأكثر فسادا في العالم. والعراقيون يدركون أيضاً ان الفساد المالي والإداري آفة تعطل كل مشروع جاد لتحقيق التنمية. وتتبدى الأهمية التي يوليها العراقيون لمكافحة الفساد في تظاهراتهم التي يرفعون فيها شعار "الفساد وجه آخر للإرهاب".

الحكومة أيضاً تؤكد انها على علم بخطورة تفشي الفساد في أجهزة الدولة وتشير الى استحداث هيئات رقابية للحد منه ومكافحته. ولعل أهم هذه الهيئات هيئة النزاهة وأذرعها.

إذاعة العراق الحر التقت رئيس هيئة النزاهة القاضي عبد الرحيم العكيلي الذي استعرض عمل الهيئة خلال عام ٢٠١٠ مؤكدا بالأرقام استمرار الهيئة في ملاحقة المرتشين والفاسدين الذين زاد عدد المحالين منهم الى القضاء على ٢٨٠٠ بينهم أكثر من مئة مسؤول بدرجة مدير عام فأعلى.

وأوضح القاضي العكيلي ان عمل الهيئة في عام ٢٠١١ ما زال في بدايته ولكن لدى الهيئة حوالي ١٧ ألف قضية موروثة من العام الماضي.

ونوه رئيس هيئة النزاهة عبد الرحيم العكيلي بالنجاح المتحقق في مكافحة ما سماه الفساد الصغير في إشارة الى تعاطي الرشوة بين موظفي الدولة على المستويات الدنيا، ولكنه اعترف بأن الفساد الكبير يتطلب إرادة سياسية، ملمحا الى ضلوع مسؤولين من كبار موظفي الدولة في أعمال فساد.

واستعرض القاضي العكيلي المعوقات التي تعترض طريق الهيئة في عملها ومنها، غياب الشفافية والولاءات السياسية والمحاصصة الطائفية على حساب مبدأ الشخص المناسب في المكان المناسب، من بين مصاعب أخرى.

وحذر رئيس هيئة النزاهة من ان المساءلة القضائية التي يرتكز عليها عمل الهيئة ليس كافيا لمكافحة الفساد بل يتعين تفعيل اشكال أخرى من المساءلات لاسيما الشعبية والبرلمانية مشددا على جسامة المهمة.

وقد تضافر استفحال الفساد في سنوات الحصار التي أعقبت اجتياح النظام السابق للكويت عام ١٩٩٠ مع انهيار مؤسسات الدولة بعد غزو العراق بقيادة الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٣ وظروف المرحلة الانتقالية التي يمر بها العراق على تحويل الفساد الى واحد من اكبر التحديات التي تواجه العراقيين في الوقت الحاضر

الهجرة والمهجرين: إعادة ٣٩ لاجئاً عراقياً من النرويج قسراً

بغداد / المدى

أعلن وزير الهجرة والمهجرين العراقي، اليوم الأحد، قيام السلطات النرويجية بإعادة ٣٩ لاجئاً عراقيا لديها إلى بغداد قسراً، مشيرا الى ان اللاجئين وصلوا ليل أمس الأول السبت على متن طائرة خاصة إلى مطار بغداد الدولي.

وأفاد دينار نجمان دوسكي في تصريح صحفي، ان "السلطات النرويجية أعادت ٣٩ لاجئاً عراقياً لديها إلى بغداد قسراً، مشيراً إلى إن "اللاجئين وصلوا ليل أمس الأول السبت على متن طائرة خاصة إلى مطار بغداد الدولي".

وأضاف دوسكي ان "اللاجئين ٣٩ المبعدين مقيمون منذ سنوات في النرويج وقد قدموا طلبات لجوء إلى السلطات هناك"، مبينا انه "بعد رفض طلباتهم تم ترحيلهم الى العراق".

وأشار الى ان "هناك اتفاقية بين الحكومة العراقية والدول الأوروبية لإعادة اللاجئين العراقيين الذين يتم رفض طلبات لجوئهم في تلك البلدان"، منوها الى ان "الحكومة النرويجية تتابع أوضاع اللاجئين المبعدين للتأكد من إعادة توطينهم في بلدانهم دون مشاكل".

وأشار دوسكي الى ان "الحكومة العراقية تقدم معونة مالية للاجئين الذين تتم إعادتهم تقدر بـ ٨ إلى ١٠ آلاف دولار أميركي لكل لاجئ بهدف المساعدة في إعادة توطينهم".

من جانبه أفاد مسؤول اتحاد اللاجئين في العراق وكردستان آمانج عبد الله لـ(آكانيوز)، ان "من بين اللاجئين ٣٩ العراقيين المبعدين من النرويج عشرين مواطنا من محافظات اقليم كردستان بينهم نساء وأطفال".

والاتحاد العام للاجئين العراقيين، هو منظمة مدنية مستقلة، تأسست في ٢٠٠٥، ويقع مقرها الرئيس في العاصمة البريطانية لندن، وتوجد لها ممثليات في ٣٢ دولة، وهدفها الدفاع عن حقوق اللاجئين العراقيين في العالم.

وأضاف عبد الله انه "تم انتهاك حقوق هؤلاء اللاجئين من قبل السلطات النرويجية"، مشيرا الى انه "قمنا باطلاع الأمم المتحدة والدول الأوروبية في ما يخص عدم جواز إعادة أي لاجئ قسراً إلى بلده".

يذكر أن عددا من الدول الأوروبية، بدأت منذ أواخر عام ٢٠٠٥ وخاصة السويد وبريطانيا بحملة للإعادة الإجبارية للاجئين العراقيين الذين لم يحصلوا على حق الإقامة فيها، ومن بينهم مواطنون من إقليم كردستان، فضلا عن لاجئين تمت إعادتهم بناء على رغبتهم.

وسط إهمال السفارة البريطانية.. مقبرة الجنود الانكليز في الكوت مكبّ للنفايات

الكوت

اضطر أبو احمد البالغ من العمر أربعين عاما إلى إغلاق محله المخصص لبيع الأدوات الاحتياطية للسيارات والواقع بجوار مقبرة الانكليز في الكوت ١٨٠كم جنوب شرق بغداد وذلك بسبب ما يصفه بالتلوث الكبير الذي تشهده هذه المقبرة بفعل إهمالها.

ويشير أبو احمد الذي بدا منزعجا مما آلت إليه نهاية هذه المقبرة، إلى أنها تحولت إلى مكبّ لنفايات المساكن القريبة منها وتجمع الجرذان والحشرات بمختلف أنواعها، الأمر الذي جعل من العمل بجوار هذه المقبرة ينذر بأخطار صحية. ويضيف "لا نعرف ما العمل إزاء هذه المشكلة، فالروائح الكريهة بدأت تنطلق من مقابر الجنود".

وتقع مقبرة الانكليز وسط مدينة الكوت وتضم رفات ٤٥٠ جنديا بريطانيا قتلوا خلال الحرب العالمية الأولى التي اندلعت بين الجيشين البريطاني والعثماني بين عامي ١٩١٤-١٩١٨ وحصل خلالها ما يعرف بـ "حصار الكوت"، الذي قاده الجنرال تاوزند.

وتتجاوز مساحة المقبرة ٢٠٠٠ متر مربّع، وتحيط بها المحال التجارية وبعض المنازل والأسواق، كما يسيّجها سور يضم رسومات مختلفة. إلا ان قدمه كان سببا في سقوطه، الأمر الذي جعل من المقبرة مفتوحة على الأهالي.

أما قبور القتلى في مقبرة الانكليز، فقد تلاشت وضاع أثرها بشكل شبه نهائي بعد أن هيأت الظروف المناخية للنباتات الطبيعة أن تنمو بشكل سريع.

وبضجر يبدو على محيا أبو احمد أشار إلى أن "المقبرة تحولت إلى مرعى آمن لأغنام البيوت القريبة منها، بفعل وجود الحشائش المتنوعة".

لكن اللافت أن مقبرة الانكليز تقع وسط حي سكني يعد من اعرق وأقدم أحياء الكوت من دون أن تبادر الحكومة المحلية إلى عمل شي يجنب هذه العوائل المخاطر البيئية المحتملة.

ماجد سمين، سكن هذا الحي لسنوات طويلة، قبل أن يضطر لمغادرته العام الماضي، بعد أن أيقن أن بقاءه فيه يتسبب بإلحاق الأذى والمخاطر الصحية بابنته الوحيدة "ورد" ذات الخمس سنوات.

يقول ماجد لـ "نقاش": "سابقا كانت المقبرة تدار من قبل حارس عراقي من سكنه الحي القريب منها وكان هذا الرجل يهتم بنظافتها بشكل مستمر، إلا أن قراره بترك العمل في المقبرة بعد انقطاع مرتباته أدى إلى أن تكون على هذه الحالة".

وكانت السفارة البريطانية في بغداد تدفع مرتب حارس المقبرة الذي عمل فيها منذ ستينات القرن الماضي، قبل أن ينقطع مرتبه سنة ١٩٩١ مع اندلاع حرب الخليج الثانية.

وأشار الأهالي إلى أن وفدا من السفارة البريطانية في العراق زار المقبرة سنة ٢٠٠٣ ووعد بتنظيفها وترميمها دون أن يتم الأمر لاحقاً.

وطالب ماجد وعدد من أهالي الحي بتنظيف المكان وتأمين حارس جديد على أقل تقدير "فالمقبرة اليوم تفتقر إلى ابسط مقومات النظافة وبدأت بعض من قبورها تندثر بسبب تراكم الأوساخ إلا أن الرخامة التي تحتوي على أسماء القتلى وأماكن دفنهم مازالت موجودة ومن الممكن إنقاذها".

وبحسب المؤرخين المحليين فإن مقبرة الانكليز في الكوت تحتل أهمية تاريخية بالنسبة للعراق. ويقول المؤرخ غني العمار لـ "نقاش"، أن مدينة الكوت كانت قد شهدت إبان الحرب العالمية الأولى حصاراً دام (١٤٧) يوماً اضطر فيه (١٣) ألف عسكري بريطاني وهندي إلى الاستسلام للقوات العثمانية في ٢٦ نيسان/ أبريل ١٩١٦ وقد دفن الانكليز قتلاهم في هذا الموقع.

ويطالب المؤرخ العراقي الحكومة المحلية بالتدخل لحماية الموقع التاريخي، إلا أن الأخيرة تشكو عدم قدرتها على التصرف بسبب رفض السفارة البريطانية في بغداد.

وأوضح المهندس علي لفته مدير قسم المباني في بلدية الكوت لـ "نقاش" إن محافظة واسط فاتحت السفارة البريطانية بشأن إمكانية تنظيف المقبرة وإعادة تأهيلها "لكن السفارة لم توافق على هذا الطلب بل شددت على عدم السماح للحكومة المحلية بالمساس بالمقبرة".

وأضاف "نقوم بين الحين والآخر بحملات تنظيف الأماكن القريبة من المقبرة إلا أننا لا نتمكن من الدخول إلى الباحة خشية الملاحقات القانونية".

وتضم الكوت مقبرة ثانية تعود لفترة الحرب العالمية الأولى تضم رفات جنود كانوا يخدمون في الجيش العثماني، لكنها تحظى برعاية واهتمام السفارة التركية. وفي هذا الصدد أشار ماجد أحد القاطنين السابقين في الحي أن "على السفارة البريطانية التحرك، إن لم يكن من أجلنا، فمن أجل ذكرى جنودها القتلى.

إعلاميون وصحفيون: العراق عاد بالفائدة على المنطقة العربية لتشهد "ثورات" التغيير

بغداد / آكانيوز

تباينت آراء الإعلاميين والصحفيين العراقيين بعد ثماني سنوات من سقوط النظام السابق في العراق، والتغيير السياسي الذي حصل فيه.

وهناك آراء من يرى ان نظام صدام لم يسقط إلا بعملية عسكرية لكونه نظاماً مستبداً، بينما يرى آخرون ان ما حصل في العراق في ربيع عام ٢٠٠٣ عاد بالفائدة على المنطقة العربية التي تشهد ثورات للتغيير الآن.

ويقول الصحفي راضي المترفي مدير تحرير صحيفة "المستشار" لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن "ثماني سنوات قد انجلت على سقوط نظام صدام، لكن من الذي أتى مكانه وما الذي تغير؟".

وأضاف المترفي إن "هذه السنوات الثماني شهدت عودة أغلب أعمدة النظام السابق الذين جلبوا المحاصصة إلى الدولة والتكالب على السلطة"، مبيناً "رأينا الحرية المقيدة بقوة السلاح بعد سقوط صدام".

وقادت الولايات المتحدة تحالفاً دولياً لاجتياح العراق في ١٩ من آذار/ مارس ٢٠٠٣ بحجة امتلاك نظام صدام أسلحة الدمار الشمال ودعمه للإرهاب الدولي وانتهت بسقوطه بعد ٢٢ يوماً.

في حين، قال الإعلامي والصحفي عبد الحق اللامي رئيس تحرير جريدة "البينة" لـ(آكانيوز) إن "كثرة الشعارات بلا عمل قد أوصلت الحالة إلى التقاطع ما بين الجمهور والسلطة"، على حد قوله.

وأوضح أن "هناك تغييراً ديمقراطياً وحرية يمكن ان يعبر فيها الإنسان عما يريده ولكنها ممزوجة بالطائفية والمحسوبية"، مشدداً على أن "المؤسسات الحكومية تراوح في مكانها ولا تنفيذ للقوانين والقرارات".

وتابع اللامي بالقول إن "المواطن الذي كان يحلم بالأفضل خلال تغيير عام ٢٠٠٣، اصطدم بالواقع وهو الصراع على الكراسي والمناصب بدلا من التحول إلى الديمقراطية".

من جانبه، ذكر الإعلامي علي جواد من فضائية السومرية لـ(آكانيوز) "كنا نمني النفس ان يكون التغيير في العراق متناغما مع ما يحدث الآن في الدول العربية من خلال ما غيرته الشعوب لحكامها".

وأسفرت ثورتان قادها شباب عن الإطاحة برئيسي تونس ومصر ولا تزال تهدد حكومات ليبيا واليمن والبحرين.

وأشار جواد إلى أن "نظام صدام كان الأكثر استبدادية من الحكام العرب الآخرين، وعليه اقتضى إزاحته عن السلطة بتدخل عسكري رافقه دخول قوات التحالف للبلاد، ثم تبعته مآسٍ كثيرة"، بحسب تعبيره.

وأضاف أن "هناك أملاً في المستقبل عكس ما كان في النظام السابق"، لافتاً إلى أن "بعض السلبيات قد رافقت عملية التغيير بعد عام ٢٠٠٣ في العراق، وستزاح من خلال الشعب نفسه وليس بالتدخلات الأجنبية".

في حين، كشفت الإعلامية والناشطة في مجال حرية الرأي والتعبير ماجدة سلمان، لـ(آكانيوز) عن أن "إزالة نظام ديكتاتوري استمر لعقود طويلة، ترتب عليه (احتلال) حيث أطلق هذا المصطلح بقرار دولي".

وأكدت سلمان أن "العراق شهد بعد عام ٢٠٠٣ تزايد أعداد الأرامل والأيتام وبالتالي كان ثمن الحرية باهظاً"، مبينة أن "ثمن التغيير عندما يكون باهظاً يذهب فرحة الانتصار".

ونوهت إلى أن "ما شهده العراق قبل ثماني سنوات قد انعكس الآن على شعوب الدولة العربية التي بدأت تبحث عن الحرية والديمقراطية وتفكر بالتغيير بنفسها بدلا من ان تجلب قوات أجنبية لبلدانها".

"رغم مرارة التجربة العراقية لكن انعكاساته على المنطقة العربية ايجابية ومنها مصر وتونس واليمن وليبيا والبحرين وسوريا ولبنان"، بحسب سلمان.

وتمثلت أولى معالم التغيير في الأنظمة العربية الانتفاضة الشعبية في تونس والتي بدأت منتصف كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، عندما أحرق الشاب محمد بوعزيزي نفسه في سيدي بوزيد.

واجتاح عدد من المحافظات العراقية في ٢٥ شباط/فبراير الماضي، تظاهرات غاضبة احتجاجاً على تفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي في مؤسسات الدولة وتفاقم مشكلة البطالة بين الشباب ونقص مفردات التموينية.

ويعاني العراق من بنية تحتية متهالكة في مجمل القطاعات نتيجة سنوات طويلة من الحصار والحروب خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي.

ورغم مرور ثماني سنوات على الإطاحة بالنظام العراقي السابق، لم تستطع الحكومات العراقية توفير الخدمات الأساسية العامة للمواطنين، والتي غالباً ما يحتجون على نقصها.

الوجود العسكري الأميركي بعد ٢٠١١ بين الرفض والقبول

بغداد/اذاعة العراق الحر

أفادت وكالة اسوشيتد برس في تقرير ان محادثات تجري بين مسؤولين اميركيين وعراقيين بشأن إبقاء قوات أميركية بعد موعد انسحابها المقرر في نهاية هذا العام. واضاف التقرير ان عدد ما سيقى من القوات هو محور هذه المحادثات مع المسؤولين العراقيين الذين يريدون ان تعتمد ديمقراطية العراق الفتية على قدراتها الذاتية لكنهم يخشون ان تنهار من دون دعم عسكري، بحسب التقرير.

وأشار التقرير إلى ان مسؤولين عسكريين اميركيين ودبلوماسيين غربيين في بغداد يقولون ان حجم القوات التي يجري التباحث بشأن بقائها يتراوح من بضع مئات يعملون بإدارة السفارة الأميركية إلى عشرات الآلاف موزعين في قواعد بعيدة عن الاحتكاك بالمدنيين العراقيين.

ونقلت وكالة اسوشيتد برس عن مستشار لرئيس الوزراء نوري المالكي طلب عدم ذكر اسمه ان الولايات المتحدة تقترح إبقاء عشرين الف جندي بعد عام ٢٠١١.

اذاعة العراق الحر التقت القيادي في ائتلاف دولة القانون سعد مطلبي الذي أكد وجود رغبة لدى الجانب الأميركي في إبقاء قوات ولكن الحكومة العراقية ترفض ذلك وتصر على رحيل جميع القوات الأميركية في ٣١ كانون الأول هذا العام كما تنص عليه الاتفاقية الموقعة بين الحكومتين.

ونفى مطلبي حاجة العراق الى قوات أجنبية سواء للمساعدة في حفظ أمنه الداخلي أو الدفاع عن سلامة اراضيه الاقليمية نظرا لتطور قدرات قوى الأمن من جهة وعدم وجود اعداء يهددون العراق من جهة اخرى، بحسب مطلبي.

وقالت وكالة اسوشيتد برس في تقريرها ان التيار الصدري يرفض بشدة تمديد بقاء القوات الاميركية في العراق بعد عام ٢٠١١. ونقلت عن النائب الصدري حكيم الزاملي عضو لجنة الأمن والدفاع في مجلس النواب قوله ان مشاكل العرق سببها "وجود الغزاة"، بحسب تعبيره. واتفق معه زميله في لجنة الأمن والدفاع النائب عن ائتلاف العراقية حامد المطلك الذي قال ان ما حل بالبلد هو "من جراء وجود الاحتلال" على حد وصفه معربا عن اعتقاده بانتفاء الحاجة الى بقاء اي قوات اميركية.

ولكن عضو مجلس النواب عن ائتلاف دولة القانون احمد العباسي اعرب عن اقتناعه بوجود حاجة الى بقاء الاميركيين معتبرا ان العملية السياسية في العراق ما زالت غير مكتملة. واضاف العباسي في حديث لاذاعة العراق الحر ان المزايدات في التنديد بالمحتل لا مبرر لها لا سيما إذا كان صاحبها في "النتيجة يريد ان يخرج المحتل ليثير مشكلة في البلد".

عضو مجلس النواب عن ائتلاف الكتل الكردستانية اشواق الجاف من جهتها ارتأت ان وجود قوات اميركية سيكون مطلوبا الى حين ايجاد حلول جذرية للمناطق المتنازع عليها مثل كركوك وبناء الجيش العراقي على أسس وطنية بحتة.

استاذ العلوم السياسية في الجامعة المستنصرية حيدر علي لم يستبعد بقاء شكل من اشكال الوجود الاميركي بحيث لا يكون وجودا عسكريا مباشرا.

ويتمركز في العراق حاليا زهاء ٤٧ الف جندي أميركي تنحصر مهماتهم في تدريب القوات العراقية وتقديم الدعم اللوجستي والاسناد الجوي والتنسيق في العمليات الأمنية ضد الجماعات الإرهابية. وكان عديد القوات الأميركية في العراق قد بلغ ذروته في تشرين الأول عام ٢٠٠٧ بنحو ١٦٦ ألف جندي.